الفصل الخامس

النُّدرة من المنظور الإسلامي

﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾﴾

[النحل: 89]

من المعلوم أن هناك عدداً غير قليل من الاقتصاديين المسلمين ممن ساروا غالباً في مناقشة قضية النُّدرة على خُطى الخط الفكري المتَّبع من قبل النظرية الاقتصادية، والمتمثل باستخدام منهج الغايات والوسائل ضمن وحدة جغرافية – سياسية معينة. ويبدو أن كثيرين من الاقتصاديين المسلمين عاجزين عن أن ينفكوا عن المفهوم الرأسمالي للمشكلة الاقتصادية، فالواقع المعيش، كما يرونه، يُشير إلى محدودية الموارد وإلى تعدد الحاجات والرغبات الإنسانية، وهم محقون في ذلك، وهكذا أصبحت تلك المشكلة، بالنسبة لهم ولغيرهم، واحدة من المسّلمات، ولم يعُد من السهل على بعضهم رؤية الأمور خارج هذا النطاق. ونتيجة لذلك انصب الاهتمام على كيفية الموازنة بين الموارد المحدودة، من ناحية، والحاجات والرغبات المتزايدة، من ناحية أخرى. ويبدو أن الشيطان أنسانا في خضم البحث والجدل والنقاش حول الموضوع أن للكون مُدبِّر، وأنه جل في علاه حي قيوم على ذلك، وأن المشكلة الاقتصادية بكل عناصرها كلها بيده، بل إن الأمر كله بيده، ولعلنا لم نعد ندري أين نحن من قول الحق تبارك وتعالى: ﴿نَحْنُ خَلَقْنَٰكُمْ فَلَوْلَا تُصَدِّقُونَ ﴿٥٧﴾﴾ [الواقعة: 57].

وفي المقابل، وكما أشرنا سابقاً، يبدو أن بعضاً آخر من الاقتصاديين المسلمين يتصورون أن المشكلة الاقتصادية تكمن فقط في الرغبات غير

المحدودة بدلاً من ندرة الوسائل،[1] أو في النمط الاستهلاكي للأغنياء، وضعف كلٍّ من العلاقات الاجتماعية والتكافل بين أفراد المجتمع، وعدم العمل بالقواعد الإسلامية الاستهلاكية.[2] ولكن، ومع أهمية مناقشة السلوك الاستهلاكي للطبقات الاجتماعية الغنية، إلا أننا نعتقد أن هذا الأمر ربما أخذ حيزاً واهتماماً كافياً من قبل الاقتصاديين المسلمين. ولعلنا لا نجافي الحقيقة إذا قلنا، من وجهة نظر أخرى، إنه كان يجب أن يكون التركيز في المقام الأول على الكيفية التي أصبح من خلالها أولئك الأفراد أغنياء. من ناحية أخرى، إن القول بصحة مفاهيم الآخر، والبحث في التراث الإسلامي عن وقائع تاريخية يُعتقد أنها منسجمة مع موقف النظرية الاقتصادية حول مفهوم النُّدرة، لا يقدم لنا التأصيل الإسلامي المنشود لهذا المفهوم وغيره، بل إن مثل هذه المواقف لا يعدو كونها قبولاً للنظرة القائمة للندرة كما هي، وليس بالضرورة تعليلاً وتفسيراً لها من منظور إسلامي إذا كان ذلك ممكناً.

وبناءً عليه، يبدو لنا أن الغالبية العظمى من الاقتصاديين المسلمين في حيرة من أمرهم ليس بخصوص مفهوم النُّدرة فحسب، بل، ونتيجة لذلك، بخصوص طبيعة وأهداف ومنهجية الاقتصاد من وجهة النظر الإسلامية. ففي الوقت الذي يؤكد فيه بعض منهم وجود النُّدرة بمفهومها الغربي، ينفي بعضهم الآخر هذا الوجود بشكل أو بآخر، لكن جميع هذه المواقف لا تسعفنا في فهم عدد من الأمور.

فمن ناحية، يعلم كل مسلم علم اليقين أن الله تبارك وتعالى قد تكفل برزق جميع البشر، مؤمنهم وكافرهم على حدٍ سواء، من منطلق الربوبية، بل وبرزق كل الكائنات الحية على وجه هذه البسيطة، وعلى مدار الزمان والمكان. ومن جانب آخر، إن من يقيس الأعمال بمثقال ذرة ليجازي عليها، إن خيراً فخير

(1) Akhtar, Muhammad Ramzan. Definition, Nature And Scope of Islamic Economics – A Review, *Journal of Islamic Banking And Finance*, Vol. 17, No 1, 2000, pp. 53–61.

(2) Zaman, Asad. Scarcity: East and West. *Journal of Islamic Economics*, Banking and Finance, Vol. 6, No. 1, 2010, pp. 87–104.

وإن شراً فشر، مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨﴾ [الزلزلة: 7 - 8]، تقتضي عدالته أيضاً أن يكون بالدقة ذاتها في كفاية عطائه، وما يهبه للإنسان من موارد. وكلنا يعلم أن الله تبارك وتعالى هو الحي القيوم على شؤون هذا الكون عالم الغيب والشهادة، وهو يعلم تمام العلم ما ستؤول إليه الأمور على سطح البسيطة من حيث مقدار حاجات البشر وتوزيع الموارد في كل زمان ومكان، كيف لا وهو القائل جل في علاه: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ۝٥٩﴾ [الأنعام: 59]، والقائل ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ۖ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ۝٣﴾ [سبأ: 3]. أفلا يعلم الله إذن حال كفالته للرزق، ومدى ملاءمة ما يهبه لخلقه من الموارد ويعلم البشر ذلك؟ وكيف يستقيم هذا مع قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾ [القمر: 49]، أوليست الموارد خلق من خلقه؟ ومن هذا المنطلق، أخشى أن يؤدي الشك في كفالة الله التامة للرزق، من خلال القبول بالنُّدرة الفعلية للموارد انسجاماً مع الموقف السائد، إلى دخول دائرة المحظور، إن لم يكن أكثر من ذلك؛ لأنه يعني في ما يعنيه أن الخالق جل في علاه لا يؤدي دور الربوبية تجاه خلقه كما ينبغي، وحاشا لله أن يكون الأمر كذلك، فأين النُّدرة إذن؟

ومن ناحية ثانية، كيف نفسر العلة الجوهرية لوجود عدد من المؤسسات الاقتصادية التي ينادي بها الإسلام وغيره، بل ويضع القواعد الكفيلة لحمايتها كالملكية الخاصة والإرث على سبيل المثال. وحسبنا أن نشير هنا إلى أن الله تبارك وتعالى لم يترك لأحد تحديد كيفية توزيع الميراث، فجعل ذلك نصاً في القرآن الكريم، ليبقى ثابتاً على مدار الزمان والمكان؛ لأنه جزء من الذكر المحفوظ، بل وفصّل فيه حسابياً لمنع الجدل حول المستحقين وحول حصة كل منهم إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. بل إن أحدنا عندما يشتري قطعة من الأرض يسعى إلى تحديدها من جميع الاتجاهات، ويثبت ذلك رسمياً بوثائق وشهود

ليس بالدونم، ولا بالمتر، بل بالسنتمتر، فأين الوفرة إذن؟ وبناءً عليه، إذا كانت النُّدرة ليست واقعاً معيشاً وحقيقة لا جدال حولها، فلماذا إذن الشحناء والبغضاء بين البشر، بل بين الأب وأولاده، وبين الأخوة على لعاعة من لعاعات الدنيا؟ فضلاً عن ذلك، ما التعليل المنطقي لوجود المؤسسات الاقتصادية المشار إليها وغيرها؟ بل هل يمكن لأحدنا أن يُفسر، دون أن يسوغ، الجشع والطمع المنتشر بين العباد سابقاً ولاحقاً، في كل أنحاء المعمورة، على حدٍّ سواء؟

وأخذاً بعين الاعتبار كل ما سبق، سنتناول في هذا الفصل موضوع النُّدرة من منطلق إسلامي محض، وذلك لأهميته البالغة المشار إليها، ولعدم الحسم بشأنه، في حدود علمنا، ليس لتقديم تأصيل إسلامي له فحسب، بل ولوضع تعريف علمي وعملي للاقتصاد من وجهة النظر الإسلامية، ولتوضيح طبيعة، وأهداف، ومنهجية هذا الاقتصاد الذي ينبثق عن المنظومة الفكرية الإسلامية. وانطلاقاً من المناقشة الواردة في هذا الفصل للموضوع قيد البحث، يمكننا القول مسبقاً وبكل ثقة إن "معضلة" النُّدرة لا حل لها، وإن المشكلة الاقتصادية يصعب، إن لم يستحل، فهمها بالشكل المناسب خارج الرؤية الإسلامية، وإن الرؤية الغربية للندرة والمشكلة الاقتصادية المتبناة من النظرية الاقتصادية عاجزة كل العجز عن الإقناع في كلتا الحالتين، خلافاً لما يعتقده بعض الاقتصاديين المسلمين وغيرهم من العاملين في حقل الاقتصاد.

أولاً: المرجعية الفكرية

نجد لزاماً علينا، قبل مواصلة الحديث عن النُّدرة، أن ننوه إلى أنه سيكون هناك ممن يدّعون الموضوعية، من الشرق والغرب على حدٍّ سواء، وممن سيسمحون لأنفسهم بالقول، تهرباً لضعف حجتهم، بأن بعض التحليل المقدم في هذا الكتاب ينطلق من أرضية دينية وليست علمية (!)، ولهذا فإنه لا يمكن قبوله من وجهة نظر اقتصادية وإنما دينية، على افتراض موضوعية الأولى وعدم موضوعية الثانية. ولكن، لقد نسي هؤلاء أن الموضوعية، بمعنى الحيادية، ذاتها

تتطلب أن تكون المرجعية والأرضية المستخدمة معياراً للتقييم متفق عليها من الأطراف جميعها وليست مفروضة من طرف واحد، ولم يصل إلى علمنا أنه اتُفق على أن تكون مرجعية الآخر، بما في ذلك مفهوم العلم، الفيصل الذي علينا أن نحتكم إليه. وحسبنا أن نورد هنا ما قاله بنسن (Benson) وغيره؛ إذ إن في ما قاله يكفينا الرد على مثل تلك المهاترات، ويشير بنسن بالقول: إنه إذا كان أصحاب المعتقد الديني يبنون حججهم ومواقفهم، ويؤصلونها على أساس من الاعتقاد الديني (Religious Faith)، فإن أصحاب المعتقد غير الديني أو العلمانيون يبنون حججهم ومواقفهم، ويؤصلونها على أساس من الاعتقاد بمجموعة من المعتقدات الافتراضية (Faith Assumptions). ويضيف بنسن، أنه قد آن الأوان، كي نقر ونقبل بأن جميع البشر لا بد وأن يبنوا حججهم، ومواقفهم، ويتفاعلوا مع القضايا الاجتماعية قيد البحث على أساس من معتقد ما، أياً كان هذا المعتقد.[1]

وبعبارة أخرى، فإن الإنسان، أياً كان هذا، لا بد له من أن يحتكم إلى مرجعية فكرية ما، بل ويلتزم بها عند تعامله مع أي بعد من أبعاد الظاهرة الاجتماعية. ومعلوم أن هناك مرجعيتين، ينقسم الناس في ما بينهم حولهما، وهما: المرجعية ثلاثية الأبعاد التي قوامها الإله والإنسان والطبيعة، والمرجعية ثنائية الأبعاد التي قوامها الإنسان والطبيعة. وبطبيعة الحال، فإن من يُسمون أصحاب المعتقد الديني، وربما غيرهم من أصحاب المعتقدات في ما بعد الطبيعية، يعتمدون المرجعية ثلاثية الأبعاد ويحتكمون إليها في ما يخص جميع الممارسات الاجتماعية، وكذلك يفعل أصحاب المعتقد غير الديني الذين يعتمدون المرجعية ثنائية الأبعاد. ومن ثمّ، فإنه ليس من المنطق ولا من الحكمة مطالبة أي طرف الطرف الآخر بعدم الاحتكام إلى المنهجية التي يرضاها لنفسه؛ لأنه ببساطة لا يستطيع فعل ذلك، وإن فعل فإنه منافق. وغني عن القول، إذا انطلقنا من حسن النوايا،

(1) Benson, Iain T. Notes Toward (Re)definition of the "Secular." *U. B. C. Law Review*, *Vol. 33*, 2000, pp. 519–549.

فإن سوء فهم أحد الأطراف لطبيعة تعامل الطرف الآخر مع القضايا الاجتماعية، أو عدم احترام هذا الطرف حق الطرف الآخر في التعامل مع القضايا قيد البحث وفقاً للمنهجية التي يعتمدها ويرضاها لنفسه يؤدي بالضرورة إلى الخلاف بين الأطراف، وانطلاقاً أيضاً من حسن النوايا والحرص على المصلحة العامة، فإنه من الأجدى التركيز على ما يجمع وليس على ما يفرق.

ولعلنا لا نضيف كثيراً إلى ما قاله بعضهم قبلنا من أن التحرر من القيم، أو إدعاء اعتماد حيادية القيم، على افتراض إمكانية ذلك، أساساً للبناء والتفاعل هو في حد ذاته أساس آخر للبناء والتفاعل؛ لأن مجرد انعدام القيمة، أو التحرر منها، هو ببساطة قيمة في حدّ ذاته. ومما لا جدال حوله أن الإنسان أياً كان عند تقييمه لأمر ما لا بد، وأن يستند رغم أنفه، علم بذلك أم لم يعلم، إلى أساس فكري، أي مرجعية، ما لكي يحكم على الأمر إيجاباً أو سلباً، وهنا نتمنى على الذين يدعون الحيادية أن يقولوا لنا ماذا يُسمون ذلك الأساس؟ ولا يسعنا هنا إلا التأكيد على أن النظرية الاقتصادية، إن صح القول بحياديتها نحو قيم بعينها، إلا أنها ليست حيادية البتة تجاه جميع القيم، وحسبنا الإشارة إلى ما ورد على لسان بول ساموبلسون، أحد كبار علماء الاقتصاد الغربيين، الذي يقول نصاً: "إنني لا أعير الاهتمام بمن يكتب قوانين أمة من الأمم... إذا كنت قادر على كتابة المقررات الاقتصادية الدراسية لتلك الأمة."[1]

وبناءً على كل ما سبق، فإننا نعتقد جازمين أن التحليل الاقتصادي للندرة، أو أي مفهوم اقتصادي أخر، يجب أن ينطلق من القيم والمبادئ الإسلامية؛ لأنها الأرضية التي يجب أن ينطلق منها كل مسلم ملتزم بمرجعيته، إذا كان لهذا التحليل أن يقدم لنا تأصيلاً منطقياً إسلامياً للمفهوم قيد البحث والدراسة. ولهذا، فإن الاهتمام في هذا الفصل لا ينصب، من حيث المبدأ على رفض أو

(1) هذه ترجمتنا للنص الإنجليزي الوارد في مقدمة عدنان عباس علي المترجم لكتاب "اقتصاد يغدق فقراً" على الصفحة 10، الذي وثق ذلك النص على النحو الآتي: The Economist، الموافق 1997.08.23، ص13.

قبول المفهوم الاقتصادي الغربي لفكرة، أو قضية، أو مفهوم النُّدرة، وإنما ينصب على تعليل وتفسير المفهوم من وجهة نظر إسلامية، بصرف النظر عن موقف الاقتصاديين الغربيين، ومن يتفق معهم، من موضوع النُّدرة.

وخلافاً لمنهج الغايات والوسائل الواسع الاستخدام من قبل الاقتصاديين عندما يتناولون قضية النُّدرة، فإننا سنتناول هذا المفهوم إن شاء الله من منطلق آخر يختلف كلية عن المنهج المذكور، ألا وهو منهج الخلافة، لكننا نجد لزاماً علينا بدايةً أن نناقش، من وجهة النظر الإسلامية، النُّدرة من منطلق منهج الجغرافيا السياسية، ومن منطلق منهج الحاجات والوسائل طالما أنه تم طرحهما من منطلق رأسمالي، وذلك لتوضيح الموقف الإسلامي من النُّدرة، من وجهة نظرنا، وفقاً للمنهجين المذكورين.

ثانياً: النُّدرة ومنهج الجغرافيا السياسية

حسبما أسلفنا، فإن النُّدرة من منطلق منهج الغايات والوسائل تعبر عن محدودية كميات البضائع، أو الموارد والسلع والخدمات، أخذاً بنظر الاعتبار طلب الأفراد، منتجين ومستهلكين، على تلك البضائع ضمن وحدة جغرافية – سياسية معينة. لكن القرآن الكريم، وهو الخطاب الإلهي للإنسانية جمعاء،لم يستخدم قط في أطروحاته مفردات من منطلق الجغرافيا السياسية؛ ذلك أن هذه المفردات لا تنسجم مع الطبيعة العالمية الإنسانية للدعوة الإسلامية. فضلاً عن ذلك، إن تجزئة العالم إلى وحدات جغرافية–سياسية هي أولاً وأخيراً من صنع الإنسان، وقد جاءت هذه لأسباب عديدة ليس من بينها قطعاً الاهتمام برفاهية الإنسان، وبصرف النظر عن معنى ذلك، ولهذا فبدلاً عن مفردات الجغرافيا السياسية، فإن البيان الإلهي يستخدم مفردات أخرى.

ومعلوم أن القرآن الكريم يستخدم مفردات الأرض، في مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[البقرة: 30]، والبلد، في مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ ۖ وَٱلَّذِي خَبُثَ لَا يَخْرُجُ

﴿إِلَّا نَكِدًا ۚ كَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ ﴿٥٨﴾﴾ [الأعراف: 58]، والقرية، في مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴿١٦﴾﴾ [الإسراء: 16]، والأمة، في مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍۭ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا ﴿٤١﴾﴾ [النساء: 41]. إن تلك المفردات بما فيها مفردة الأمة تأتي، في كل استخداماتها في هذا السياق، في إشارة إلى مجموعة من البشر، والشيء ذاته ينطبق على المفردات الأخرى المستخدمة مثل القبائل والشعوب، في مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾﴾ [الحجرات:13].

ويتضح مما سبق، أن القرآن الكريم يوظف جميع تلك المفردات من منطلق الجغرافيا الطبيعية، وليس الجغرافيا السياسية، في خطابه الموجه للناس عموماً وفي كل المجالات. وبناءً عليه، فإن أية محاولة لتفسير النُّدرة في ظل أي بعد من أبعاد الجغرافيا السياسية لا تصح، في ما نعتقد، من وجهة نظر إسلامية؛ وذلك لأن الخطاب القرآني إنما يتناول النُّدرة في الأساس من البعد الجغرافي الطبيعي فقط، على المستويين العالمي والمحلي. لكن، يجب أن لا يعني هذا بالضرورة أنه لا يجوز النظر إلى، أو التعامل مع، النُّدرة ضمن وحدة جغرافية – سياسية معينة، بل إن كل ما يعنيه هو أن النُّدرة من منظور إسلامي ليست في جوهرها قضية من قضايا الجغرافيا السياسية؛ إذ إن الكون بما فيه ومن فيه من صنع الله تبارك وتعالى، بينما الوحدات الجغرافية السياسية، أو الدول وما شابه، فهي من صنع البشر. وإن تجزئة الأرض من قبل الإنسان إلى وحدات جغرافية – سياسية هي في حد ذاتها شكل من أشكال سوء استخدام الموارد التي وهبها الله للإنسان، بل ومن الفساد بامتياز؛ إذ إن الصراع بين البشر على تلك الموارد كان على الدوام هو الدافع الحقيقي وراء تلك التجزئة، ويشهد على ذلك كل التغيرات التي طرأت على خريطة العالم عبر التاريخ، والتي مردها إلى الصراعات على

الموارد بين بني البشر، وليس إلى مجرد الرغبة الإنسانية في تنظيم العالم في كيانات سياسية!

ومن جانب آخر، فإن واقع حال الصراع البشري في عالمنا المعاصر لم يعُد قاصراً على الصراع التاريخي التقليدي على الموارد الاقتصادية، أي بين دول الجوار، بل إنه تخطى كل الوحدات الجغرافية – السياسية وأصبح يمارس من قبل الدول الكبرى تحت ذريعة الحفاظ على "المصلحة الوطنية" كما تُعرِّفها وتُحدّدها تلك الدول. ونتيجة لذلك كله عادت قضية النُّدرة، جوهرياً وعملياً، إلى بعدها الإلهي الأصلي، أي المرتبط بالجغرافيا الطبيعية، عالمياً ومحلياً، وبصرف النظر عن الربط الجغرافي السياسي الحالي للندرة.

ومع كل ما ذكرنا، يمكننا القول: إن الله سبحانه وتعالى يعلم، بوصفه العليم الخبير، أن البشر سيقومون بتقسيم الأرض إلى وحدات جغرافية سياسية، مما يؤدي إلى توزيع الموارد عدلاً أو ظلماً، إلا أن هذا لا يؤثر البتة على قيومية الله على شؤون الكون كله، بما في ذلك الأرض، وهو جل في علاه ما زال كما كان رب البشر جميعاً في كل زمان ومكان. وإن من مقتضيات الربوبية أن تُراعَى مصالح البشر من حيث توزيع الموارد التي وإن قام به البشر فإن ذلك التوزيع لا يتم إلا بأمر الله، وله الحكمة في ذلك. وإن التوزيع البشري للموارد الذي يؤدي إلى حيازتها من قبل وحدات جغرافية سياسية معينة بالصراع والعدوان أو بغير ذلك، هو توزيع ظاهري؛ لأنه محدود بمحدودية معرفة البشر بالموارد في الزمان والمكان، وقد يأتي الأمر خلافاً لما خطط له القائمون عليه. لهذا كله، فإن توزيع الموارد لا يبقى على الحال الذي أراد البشر وضعه فيه، لأن القيوم يتدخل بحكمته في هذا التوزيع مصداقاً لمثل قوله جل في علاه: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَهُۥ ﴾[سبأ: ٣٩]، بل إن توزيع البشر أنفسهم، وهم المورد الأهم على الإطلاق، في تغير مستمر نتيجة لعوامل عديدة كالحروب والهجرة، لكن هذا التوزيع يخضع في نهاية

المطاف لإرادة الله مصداقاً لقوله جل في علاه: ﴿قُلْ هُوَ ٱلَّذِى ذَرَأَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَإِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الملك: 24].

وهكذا فإن الدول المصنفة بالفقيرة لديها من الموارد ما ليس لدى غيرها، وإن الدول المصنفة بالغنية ليس لديها من الموارد كل ما لدى غيرها، ولم يعلم أحد بعد عن الدولة التي لديها كل ما تحتاج إليه من الموارد، ولا عن تلك التي لا موارد لديها على الإطلاق. تجدر الملاحظة إلى أن جوهر الحديث يتعلق بمجمل الموارد الموهوبة من الله لشعب من الشعوب وليس عن مورد بعينه؛ إذ إن هذا قد يكون محدود الكميات، لكن هذا لا يعني أن إجمالي الموارد التي يهبها الله لشعب ما محدودة ولا تلبي الحاجة. ولعله لا يختلف معنا أحد؛ إذا قلنا: إنه ليس من العدالة الإلهية أن يهب الله، بالمجمل وكقاعدة عامة، لشعب من الشعوب أكثر مما يهبه نسبياً لغيره. ولعل الأمر يشبه حال الإنسان؛ إذ إن ما يهبه الله تبارك وتعالى للبشر من القدرات والإمكانيات الفردية يتفاوت من فرد إلى آخر، وله الحكمة في ذلك، لكن تقتضي العدالة الإلهية أن يكون إجمالي ما يحصل عليه كل فرد، مع مراعاة الاستثناءات لحكمة إلهية، يساوي تماماً لما يحصل عليه غيره، والقول خلافاً لهذا يتنافى مع العدالة الإلهية في ما نعتقد. ولعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا أيضاً: إن من الحكمة في توزيع الموارد بين الشعوب خلق التكاملية بين البشر من خلال خلق الحاجة لبعضهم عند بعضهم الآخر، ليحقق الله بعض مراده في قوله تبارك وتعالى مخاطباً الناس كافة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾﴾ [الحجرات: 13].

ثالثاً: النُّدرة ومنهج الغايات والوسائل

يعتقد المسلمون بلا أدنى شك أن الكون قد صُمم وخُلق بوعي وتصور تام من قبل الله عز وجل مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا

﴿ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا لَٰعِبِينَ ٣٨ مَا خَلَقۡنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ٣٩ ﴾ [الدخان: 38 – 39]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿ وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا بَٰطِلٗاۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنَ ٱلنَّارِ ٢٧ ﴾ [ص: 27]. فضلاً عن ذلك، فإن الله يدبر ويدير شؤون هذا الكون منذ أن خلقه وهو قيوم على ذلك مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيۡرِ عَمَدٖ تَرَوۡنَهَاۖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ وَسَخَّرَ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ كُلّٞ يَجۡرِي لِأَجَلٖ مُّسَمّٗىۚ يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ يُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمۡ تُوقِنُونَ ٢ ﴾ [الرعد: 2]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿ يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ثُمَّ يَعۡرُجُ إِلَيۡهِ فِي يَوۡمٖ كَانَ مِقۡدَارُهُۥٓ أَلۡفَ سَنَةٖ مِّمَّا تَعُدُّونَ ٥ ﴾[السجدة:5]. إن الإنسان، أي إنسان، مع كل ما لديه من قصور ومحدودية المعلومات إذا سعى إلى تحقيق هدف ما، فإنه يُعدُّ لذلك الإعداد الذي يراه مناسباً، فإذا كان هذا ما يفعله الإنسان، فكيف إذا كان من يقوم بالإعداد هو من يقول وقوله الحق: ﴿ وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا لَٰعِبِينَ ٣٨ ﴾ [الدخان: 38].

لهذا، وانسجاماً مع الهدف الإلهي من الخلق، كان لا بُد وأن يُهيئ الله للناس جميعاً كل الوسائل والموارد اللازمة، لتمكينهم، سواءً في ظل وحدات جغرافية طبيعية أو سياسية، من تحقيق ذلك الهدف مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿ أَلَمۡ تَرَوۡاْ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَأَسۡبَغَ عَلَيۡكُمۡ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةٗ وَبَاطِنَةٗۗ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ ٢٠ ﴾ [لقمان: 20]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ ذَلُولٗا فَٱمۡشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزۡقِهِۦۖ وَإِلَيۡهِ ٱلنُّشُورُ ١٥ ﴾ [الملك: 15]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿ وَلَقَدۡ مَكَّنَّٰكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَۗ قَلِيلٗا مَّا تَشۡكُرُونَ ١٠ ﴾ [الأعراف: 10]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿ قُلۡ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَكُمۡ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَۖ قَلِيلٗا مَّا تَشۡكُرُونَ ٢٣ ﴾ [الملك: 23]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿ كُلّٗا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنۡ عَطَآءِ رَبِّكَۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحۡظُورًا ٢٠ ﴾ [الإسراء: 20]، وغير ذلك من الآيات الكريمات ذات العلاقة. ومن ثمّ، وفي حال استخدام الوسائل والموارد الموهوبة من الله للناس، بكفاءة وعدالة اجتماعية، فإن البشر قادرون ليس فقط على الحفاظ على جنسهم، بل وعلى تحقيق الحياة الكريمة التي يستحقونها، والتي يريدها الله لهم

من أجل تحقيق الهدف من الخلق [1].

من جانب آخر، وبما أنه "يجب عدم الاستهانة والتقليل من أثر اكتساب القوة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية على السوق، فإن كفاءة السوق في حد ذاتها ليست الهدف المنشود؛"[2] لهذا فإن الحفاظ على بقاء الجنس، وتحقيق العيش الكريم الذي يستحقه كل بني البشر، لا يمكن التوصل إليه من خلال الاعتماد فقط على السوق، على أهميتها، كونها معنية بالكفاءة المادية ليس إلا. وعلى الرغم من قولنا: إن الله قد تكفل برزق عباده كونه تبارك وتعالى الرزاق لكل الوسائل والموارد مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿ وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزۡقُكُمۡ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ [الذاريات: 22]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿ أَمَّنۡ هَٰذَا ٱلَّذِي يَرۡزُقُكُمۡ إِنۡ أَمۡسَكَ رِزۡقَهُۥۚ بَل لَّجُّواْ فِي عُتُوّٖ وَنُفُورٍ ﴿٢١﴾ ﴾ [الملك: 21]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلۡقُوَّةِ ٱلۡمَتِينُ ﴿٥٨﴾ ﴾ [الذاريات: 58]، إلا أنه لا مندوحة للبشر عن بذل الجهود اللازمة، والصادقة، والأخذ بالأسباب، من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية-الاقتصادية، عن طريق توظيف الموارد الاقتصادية بشكل أفضل مما تقوم به السوق، أي بكفاءة وعدالة اجتماعية، عندها وعندها فقط يمكن تحقيق الأهداف الإنسانية المشار إليها.

فضلاً عمّا سبق، يُطمئِن الله تبارك وتعالى كل فرد من بني البشر على أن ما قسمه له من الرزق مستقل تماماً عمّا قسمه لغيره، لهذا السبب يبين الله للناس بأن لا يخشوا الفقر، من جانب الغايات والوسائل، من حيث المبدأ؛ إذ لا أحد يُشارك غيره في رزقه ولا حتى أبناء الشخص المعني، مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُم مِّنۡ إِمۡلَٰقٖۖ نَّحۡنُ نَرۡزُقُكُمۡ وَإِيَّاهُمۡ ﴾[الأنعام: 151]. ويؤكد الله تبارك وتعالى، من ناحية أخرى، أن قتل الأطفال، أو أي إنسان، لأسباب

(1) يُقصد بالكفاءة الاجتماعية تحقيق كل من الأولويات الاجتماعية والكفاءة الفنية في آن معاً، أي توجيه الموارد لتحقيق الأولويات الاجتماعية وفقاً للقيم الإسلامية إلى جانب تحقيق الكفاءة الفنية أو المادية عند إنتاج تلك الأولويات.

(2) Oran, Ahmad F., An Islamic Socio-Economic Public Interest Theory of Market Regulation, op. cit., p. 139.

اقتصادية أو غيرها، لا يحقق مكسباً للمُذنب، ولا يحفظ له رزقه أو يزيد فيه، مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا ﴿٣١﴾ ﴾ [الإسراء: 31].(1)

وانطلاقاً من المناقشة السابقة، وخلافاً للاعتقاد السائد، فإن الموارد الموهوبة من الله ليست نادرة من منطلق منهج الغايات والوسائل. ويبدو أن هناك من خلص سابقاً إلى بعض ما خلصنا إليه أو نحو ذلك، مع تسجيل عدم علمنا به؛ إذ يشير زمان بأن المنظور الإسلامي لا يُقر بوجود النُّدرة على مستوى الحاجات.(2) ومع هذا، فإن عدم الإقرار بوجود النُّدرة على المستوى المذكور لا يكفي لإثبات وجودها من عدمه، ولا يُبين التأصيل الإسلامي لها. ونؤكد هنا، ومن وجهة نظر إسلامية، أن "الطبيعة" لا تتصف بحال من الأحوال بالبخل كما يحلو لبعضهم وصفها بذلك، لا لشيء وإنما فقط لتسويغ فكرة النُّدرة. ومن ثمّ، فإن الاعتقاد بوجود النُّدرة من منطلق منهج الغايات والوسائل يعبر عن قصور في الفهم، إن لم يكن ذريعة لغايات في النفوس، وإنه لا وجود لهذه النُّدرة من المنظور الإسلامي. خلافاً لما سبق، كيف يُمكن أن نفهم قوله تبارك وتعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾[البقرة: 286]؟ وحسبنا القول بأن النُّدرة تعني في ما تعنيه تكليف الإنسان ما لا يستطيع.

(1) إن التعاليم الإسلامية تُحرم قتل الأطفال، بل وأي إنسان، سواءً قبل الولادة عن طريق الإجهاض (إلا في الحالات الاستثنائية التي تسمح بها الشريعة) أو بعدها، لأسباب اقتصادية أو غير ذلك. وتجدر الإشارة إلى أن سياق الآية (الأنعام: 151) يتحدث عن إنسان فقير فعلاً؛ إذ يأمره الله تعالى أن لا يقتل أبناءه؛ لأن الله يتكفل برزقه وبرزقهم أيضاً. أما سياق الآية (الإسراء: 31) فإنه يتحدث عن إنسان غير فقير، لكنه يخشى أن يصبح فقيراً؛ إذ يأمره الله تعالى أن لا يقتل أبناءه خشية أن يصبح فقيراً، أو أن يصبح أبناؤه فقراء في المستقبل؛ لأن الله يتكفل برزقهم وبرزقه أيضاً. وفي كل الأحوال لن يكون الأبناء سبباً في فقر الآباء وليس الفقر مدعاة للقتل على الاطلاق، وتؤكد الآية الكريمة عدم جدوى اقتراف الجرائم لتحقيق مكاسب مادية أو غيرها بشكل عام من وجهة نظر إسلامية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من السلوك، والمعروف تاريخياً بوأد البنات، كان يمارس قبل الإسلام من قبل بعض القبائل العربية، لكن الإسلام حرمه منذ أيامه الأولى.

(2) Zaman, Asad. Scarcity: East and West. *Journal of Islamic Economics, Banking and Finance*, Vol. 6, No. 1, 2010, pp. 87–104.

رابعاً: النُّدرة ومنهج الخلافة

لقد خلق الله الإنسان خلقاً خاصاً وعظيماً ومميزاً مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴿٤﴾﴾ [التين: 4]، ثم أسند الله له مهمة خاصة ومميزة ألا وهي الخلافة في الأرض مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[البقرة: 30]. وهكذا حمل الإنسان مسؤولية الأمانة مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾﴾ [الأحزاب: 72]، ضمن الإطار العام لمفهوم العبادة، مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات: 56]. وانسجاماً مع الهدف الإلهي للخلق، فإن جميع البشر، إناثاً وذكوراً، هم في موقع الخلفاء، وقد خلقوا كما يجب لتلك المهمة، ومُنحوا تكريماً خاصاً من الله مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾﴾ [الإسراء: 70].

ومما لا شك فيه أن مهمة الخلافة في الأرض لا تجعل للحياة الإنسانية هدفاً فحسب، بل ومعنىً أيضاً، ويتمثل هدف تلك المهمة في استعمار الأرض، أي بناء وتطوير الأرض بما في ذلك تحقيق حياة كريمة للإنسان، مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: 61]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴿١٢٩﴾﴾ [الأعراف: 129]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [الأعراف: 85]. ومن ثمّ، فإن المهمة تستتبع تعزيز الحفاظ على الحياة الإنسانية وتحقيق الرزق الكريم، من خلال بناء حضارة إنسانية عادلة وكفؤة اجتماعياً، بمعنى التحقيق التام للمقصد الشرعي الرئيس، أي "تعزيز وحماية رفاهية البشر فراداً وجماعات في هذه الحياة الدنيا وفي الآخرة."[1]

(1) Oran, Ahmad F. An Islamic Socio-Economic Public Interest Theory of Market Regulation, op. cit., p. 131.

1- الإعداد الإلهي لاستعمار الأرض

ولكي يكون البشر قادرين على النهوض بمهمتهم، كان لا بد: أولاً، أن يُهيئهم الله على المستوى الفردي. وثانياً، أن يمكنهم من خلال ما يهب لهم من الوسائل والموارد المادية اللازمة لتحقيق ذلك. وثالثاً، أن يضع بين أيديهم ما يرشدهم، وأن يجعلهم أحراراً في المحاكمة والاختيار، واتخاذ القرارات في شؤون الخلافة الموكولة إليهم. ورابعاً، إخضاعهم للمراقبة، ومن ثم المساءلة عن تلك الاختيارات والقرارات، وخلافاً لذلك فإنه لا معنى لتلك المهمة ولا للمساءلة والحساب، وللتوضيح دعنا نفصل الأمر تالياً.

أولاً، إن الله تبارك وتعالى أعد للأمر إعداداً حكيماً بالغاً، لكي يرتقي البشر بنجاح وفعالية إلى مستوى مهمتهم، ومنذ البداية، مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴿٤﴾﴾ [التين: 4]، ثم بدأ الإعداد مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: 31]، ووهب الله للبشر جميعاً، على المستوى الفردي أو الشخصي، جميع الوسائل المادية الضرورية، لتحصيل العلم والمعرفة مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۖ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الملك: 23] ، وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٧٨﴾﴾ [النحل: 78] ، وذلك لكي يكون البشر قادرين على المحاكمة والاختيار واتخاذ القرارات التي تفضي إلى انجاز المهمة.

وثانياً، لقد وهب الله للبشر، على مستوى الإمكانيات المادية، كل الموارد المادية الاقتصادية اللازمة وغير الاقتصادية، مثل الهواء وأشعة الشمس، مما يُسميه الاقتصاديون بالموارد الحرة، لتحقيق البشر لمهمتهم مصداقاً لقوله تبارك وتعالى عن إعداد الأرض بشكل عام: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴿١٠﴾﴾ [فصلت: 10]، ومصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿أَلَمْ تَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾[لقمان: 20].

فضلاً عن ذلك، ولتهيئة كامل "المسرح،" إذا جاز لنا استخدام هذا التعبير، لبني البشر من أجل القيام بمهمتهم والنجاح فيها، تأمل بعض الأنعم التي أنعم الله بها على كل البشر في مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ۝٥ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ۝٦ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا۟ بَٰلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ ۚ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝٧ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ۚ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٨ وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ وَمِنْهَا جَآئِرٌ ۚ وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ۝٩ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ۝١٠ يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ۝١١ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝١٢ وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥٓ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ ۝١٣ وَهُوَ ٱلَّذِى سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا۟ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا۟ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا ۖ وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۝١٤ وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَٰرًا وَسُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ۝١٥ وَعَلَٰمَٰتٍ ۚ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ۝١٦﴾ [النحل: 4-16].

وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ۝٦٥ وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً ۖ نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا سَآئِغًا لِّلشَّٰرِبِينَ ۝٦٦ وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝٦٧ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ۝٦٨ ثُمَّ كُلِى مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ فَٱسْلُكِى سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا ۚ يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ۝٦٩﴾[النحل: 65-69].

وقوله تبارك وتعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِىَ فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَٰرَ ۝٣٢ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ۝٣٣ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ۝٣٤﴾ [إبراهيم: 32-34].(1)

(1) ومن بين نِعَم الله وآلائه على الإنسان المذكورة في الآيات الكريمات السابقة وغيرها، والتي لا حصر لها، دعنا نأخذ منها مثالاً واحد، وتحديداً الشمس أو أشعة الشمس. وكما هو معلوم =

وقوله تبارك وتعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ ﴿٧١﴾ وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ ﴿٧٢﴾ وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبُ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴿٧٣﴾﴾ [يس: 71-73]. وحسبنا قول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿١٠﴾﴾ [الأعراف: 10] لتبيان اكتمال اعداد وتمكين الإنسان.

وثالثاً، واستكمالاً لإعداد الإنسان، الذي لا بد وأن يواجه مفارق طرق كثيرة في سعيه نحو تحقيق مهمته؛ إذ إن الأولويات الاجتماعية ليست دائماً محسومة بيسر وسهولة، فضلاً عن أن الموارد المادية الموهوبة من الله جاءت في صيغتها الأولية، ولكي يبذل الإنسان، كجزء من مهمته، كل الجهود لتحديد الأولويات الاجتماعية، ولوضع الموارد بالشكل المناسب للاستخدام بكفاءة وعدالة اجتماعية، ولكي لا يتم هدر تلك الموارد أو تحويلها عن المسار الصحيح أو كليهما، ولكل ما ذكر وغيره، أوجب الله على ذاته قصد السبيل، مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ﴾ [النحل: 9]. ولهذا وفر الله للبشر ما يرشدهم ويوجههم، كي يرتقوا تماماً إلى مستوى المهمة المناطة بهم، من خلال الشريعة الغراء التي أنزلها على خاتم الرسل محمد ﷺ، مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾﴾ [النحل: 89]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٣﴾﴾ [النساء: 83]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿٢﴾ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴿٣﴾﴾

= بشكل واسع، فإن الاقتصاديين يصنفون الموارد في العادة في فئتين: الموارد الاقتصادية، والموارد الحرة؛ إذ تنتمي الشمس إلى الفئة الأخيرة. وهنا علينا أن نتأمل وبعمق الحكمة الإلهية في توفير أشعة الشمس للإنسانية جمعاء ليس بشكل مستمر فحسب، بل وبلا مقابل مادي. وإن أهمية أشعة الشمس للمملكة النباتية، والمملكة الحيوانية، ومن ثمّ للحياة الإنسانية، بشكل عام، ولتشكل الموارد الاقتصادية، بشكل خاص، على حدٍّ سواء لا تحتاج من المرء إلى أي تعليق، فهذه من الأمور المسلم بها. ولو كان الأمر خلافاً لما هو عليه لاستحال ليس إنجاز الإنسان لمهمته فحسب، بل وبقاء الجنس البشري كذلك، ولك أن تتخيل حال البشرية لو كانت الشمس مملوكة ملكية خاصة.

[الإنسان: 2-3]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ۝١٠﴾ [البلد: 10]؛ وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[الكهف: 29]. ولعله يمكننا اختصار كل ما سبق في قوله تبارك وتعالى على لسان سيدنا موسى عليه السلام: ﴿قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ۝٥٠﴾ [طه: 50].

وهكذا جاء إعداد وتوجيه الإنسان لمهمته كاملاً متكاملاً، مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: 3]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ۝١١٥﴾ [الأنعام: 115].

2- هل الموارد الاقتصادية نادرة؟

ومع أن الله أعطى البشر حرية الاختيار، والمحاكمة، واتخاذ القرار، إلا أنه حملهم في الوقت نفسه مسؤولية اختياراتهم وقراراتهم. لهذا فإن البشر جميعاً، في ظل إطار الخلافة، في موقع المسؤولية أمام الله، والمساءلة من قبله تبارك وتعالى. ومن ثمّ، فإن على البشر أن يعلموا أن الله تبارك وتعالى يتابع عن كثب كل أعمالهم التي سيُخضِعها إما للثواب أو العقاب كلٌ حسب عمله، متى شاء، سواءً في هذه الدنيا، أو في الآخرة، أو في كلتيهما، مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ۝٣٨﴾ [المدثر: 38]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ۝١١٥﴾ [المؤمنون: 115]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨﴾ [الزلزلة: 7-8] وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝١٦٥﴾ [الأنعام: 165]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِى شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا۟ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ۚ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ۝٦١﴾ [يونس: 61]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿فَذَكِّرْ ۖ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ۝٢١ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ۝٢٢ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ۝٢٣

﴿فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ ﴿٢٤﴾ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴿٢٦﴾﴾ [الغاشية، 21-26]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴿١٢٩﴾﴾ [الأعراف: 129]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾[البقرة: 286]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَنَّ سَعْيَهُۥ سَوْفَ يُرَىٰ ﴿٤٠﴾ ثُمَّ يُجْزَىٰهُ ٱلْجَزَآءَ ٱلْأَوْفَىٰ ﴿٤١﴾ وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿٤٢﴾﴾ [النجم: 39-42]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٣﴾﴾ [الحجر :92-93]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَقِفُوهُمْ ۖ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الصافات: 24]. وعلينا أن نستحضر دائماً قول الحق تبارك وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ ﴿٦﴾﴾ [الانشقاق: 6]. ويبين الله تبارك وتعالى الحكمة من تلك المساءلة بمثل قوله: ﴿وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَمْحَقَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٤١﴾ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾ [آل عمران: 141-142].

وبما أن البشر في موقع المسؤولية أمام الله، والمساءلة من قبله تبارك وتعالى، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل الموارد الاقتصادية التي وهبها الله للبشر تمكنهم من تحقيق مهمتهم، أم أنها نادرة، بمعنى محدودة، كما يُقال؟ وقبل الإجابة بالتفصيل عن هذا السؤال، يمكن التأكيد على أنه لا يمكن وضع البشر في موقع المسؤولية، واختبارهم بعدالة، فعلياً وعملياً، ومن ثمّ إخضاعهم للمساءلة العادلة من قبل الله تبارك وتعالى لو كانت الموارد لا تمكنهم من تحقيق مهمتهم. إن شح الموارد الاقتصادية لا تصلح للحكم على أفعال البشر؛ لأنها لا تكفي للقيام بالمهمة. فضلاً عن ذلك، فإن شح الموارد يعني أن عملية إعداد الإنسان للنهوض بمهمته لم تكتمل بعد، وهذا مناقض من حيث المبدأ لما ذكرنا سابقاً، لكن هذا لا ينفي وجود حالات فردية استثنائية مؤقتة لحكمة إلهية. وفي حالة كهذه فإن الله جل في علاه، ومن منطلق عدالته، لن يُخضع الإنسان للمساءلة، وحسبنا دليل على ذلك أن الله يرفع التكليف عن الإنسان، ومن ثمّ المساءلة، في كل الحالات التي يتبين فيها بوضوح عدم اكتمال إعداد الإنسان. ومما ورد في السنة الشريفة في هذا الخصوص في ما أخرجه الترمذي بإسناده إلى على بن أبي طالب -كرم الله وجهه- أن رسول الله ﷺ قال: "رفع

القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يشب، وعن المعتوه حتى يعقل."[1] ومن جانب آخر، يمكن القول أيضاً، وبالقليل من المنطق، إن وفرة الموارد لا تُجدي نفعاً أيضاً في الحكم على أفعال البشر؛ إذ إن الوفرة تحجب رؤية القرارات الخاطئة.

وبعبارة أخرى، يمكننا القول، مسبقاً، أن الآيات الكريمات المذكورة وغيرها تبين وبوضوح أن إعداد الإنسان وتوجيهه وتمكينه من إنجاز مهمته جاء كاملاً متكاملاً، وإن الموارد الاقتصادية الموهوبة للبشر تتناسب تماماً مع مهمتهم، خلافاً لذلك لا معنى إطلاقاً أن يكون البشر في موضع المسؤولية، ومن ثم المساءلة، بل إنه لا يستقيم أن يخلقنا ربنا حصراً لعبادته ولا يمكننا منها. من قبل الحق تبارك وتعالى. ويؤكد على ذلك القول الفصل للحق تبارك وتعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: 286]، والذي يبين بوضوح أن الله لم ولن يُكّلف الإنسان ما لا يستطيع القيام به، وأن الله يعلم بعلمه المحيط أن كل ما كُلف به الإنسان يقع ضمن طاقاته وقدراته فلا حُجة له، ولا عُذر في عدم الالتزام بما كُلِّف به.

ومع هذا قد يقول قائل، محقاً، إن ما ذكر لا يكفي؛ لأنه لا يبين لنا حال الموارد الاقتصادية من حيث شحها وسعتها، لهذا فإنه لا بد من التفصيل في الأمر. وهنا ندعو القارئ الكريم أن يتدبر معنا وبإجلال عظيم عظم الحق تبارك وتعالى قوله: ﴿ وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ ﴿٢٧﴾ ﴾ [الشورى: 27]. إن مجرد تناول الآية الكريمة للتوسعة تأكيد ضمني على تحقق الكفاية، ومن ثمّ فإن هذه، أي الكفاية، ليست مداراً للحديث؛ إذ إن الحديث عن التوسعة، وهذه فوق الكفاية. لهذا، لو أن الحق تبارك وتعالى، وهو كما قال عن نفسه الخبير البصير بعباده –العالم بضعفهم، وقوتهم، وحاجاتهم ورغباتهم– وهب لهم فوق كفايتهم من الرزق، أي فوق كل ما ينتفع به الإنسان بما في ذلك الموارد الاقتصادية، لتناقض ذلك مع طبيعة المهمة التي كلفهم الله بها؛ لأن ذلك سيؤدي

(1) الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، الرياض: دار طويق للنشر والتوزيع، 2010، كتاب (15)، باب (1)، الحديث رقم 1423، ص299.

حتماً، كما قال الحق تبارك وتعالى، إلى الفساد. ولهذا اقتضت الحكمة الإلهية أن ينزل الله الرزق لعباده كما وكيف ومتى ولمن يشاء وبالقدر الذي يشاء.[1] إن الفساد هو في حقيقته نقيض للاستعمار؛ لأن الاستعمار بناء، والفساد هدم، وكيف يوسع الله الرزق إذن، وهو تبارك وتعالى القائل: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾﴾ [البقرة: 205]، والقائل -أيضاً-: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [المائدة: 64].

من ناحية أخرى، لو أن الله بسط الرزق لعباده، لكان هناك تناقض بين الهدف والآلية؛ إذ يستطيع البشر تحقيق المهمة في حال بسط الرزق، لكننا لا نستطيع الحكم على مدى فعاليتهم في استخدام الرزق بكفاءة وعدالة اجتماعية؛ إذ إن سعة الرزق تغطي على سوء الاستخدام وتحجب رؤية القرارات الخاطئة، وحاشا لله أن يكون الأمر كذلك. ولهذا فإن الخبير البصير يُنزل بقدر وحكمة ما يشاء، وكيف يشاء، ومتى يشاء، ولمن يشاء، وبالقدر الذي يشاء، مصداقاً أيضاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴿٢١﴾﴾ [الحجر: 21]. ويجب ملاحظة أن عدم بسط الله للرزق ينفي الوفرة بالمعنى الاقتصادي، ومن ثمّ فإن النُّدرة من منطلق الغايات والوسائل تنتفي أيضاً؛ لأن الله سبحانه وتعالى ينزل الرزق بقدر، بل وبقدر معلوم، أي لا زيادة فيه ولا نقصان. أضف إلى ذلك، أن القرآن الكريم لا يتناول التضييق في الرزق؛ لأنه ليس مداراً للحديث من باب العدالة الإلهية؛ إذ إن التضييق في الرزق يعني أن يهب الله للبشر أقل مما يكفيهم ويمكنهم من تحقيق مهمتهم، وهذا مناقض للعدالة الإلهية.

ومع هذا، ولكي تكون الموارد معياراً ذا جدوى للحكم على أفعال البشر، ولكي تكون أعمال البشر ذوات مغزى ومعنى، فإن الموارد الاقتصادية يجب أن

(1) يبين الحق تبارك وتعالى في هذه الآية، كونه الخبير البصير الذي يعلم نقاط قوة ونقاط ضعف عباده، وجود علاقة سببية بين البغي (الظلم والتطاول والتعدي على حقوق الآخرين)، وبين بسط الرزق (كل ما ينتفع به الإنسان). ولأنه تبارك وتعالى لا يريد لعباده البغي اقتضت الحكمة الإلهية منع وقوع الظلم من خلال منع وقوع مسببه (بسط الرزق)، وهذا واضح من استخدام الآية الكريمة لحرف "لو" الذي هو حرف امتناع لامتناع، ومع هذا تُبين الآية الكريمة استدراكاً، لاستخدامها حرف "لكن،" أن الله لا يمنع الرزق، وإنما يمنع بسط الرزق؛ لأنه تبارك وتعالى ينزل بقدر ما يشاء، وكيف يشاء، ومما يشاء، ومتى يشاء من الرزق، على من يشاء من عباده، والله أعلم.

تكون بالضرورة كافية -فالكفاية تقع ما بين الشح والسعة-، أو إن شئت نادرة، بمعنى مُحدَّدة المقدار وليست محدودة المقدار، وفي هذه الحالة فقط يمكن الحُكم على أفعال البشر، ليجازي الله فاعلها في هذه الحياة الدنيا أو في الآخرة أو في كلتيهما مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٧﴾ ﴾ [النحل: 97]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۖ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۖ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ۗ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ ﴿١٨٥﴾ ﴾ [آل عمران: 185]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾ ﴾ [الزلزلة: 7-8].(1)

وإنه من الصعوبة بمكان فهم وتفسير مساءلة البشر عن تحقيق تلك المهمة دون أن يكون لها سند منطقي، ونعتقد أن هذا السند ينبثق بالضبط من كلٍّ من: كفاية أو ندرة الموارد، كما ذكرنا؛ لأنها تشكل الدافع العملي المطلوب الذي يُعطي معنىً وهدفاً للحياة البشرية، ومن حرية اختيار البشر لقراراتهم. خلافاً لذلك، فإن الثواب والعقاب يصبحان بلا معنى، وإن الإحسان، بمعنى الإتقان في العمل من ناحية اقتصادية، الذي أمرنا الله تبارك وتعالى بالعمل على تحقيقه مصداقاً لقوله جل شأنه: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ

(1) إن القول بأن الموارد كافية، ثم القول: بأنها نادرة قد يبدو متناقضاً، لكن الأمر ليس كذلك. وللتوضيح دعنا نضرب مثالاً على ذلك، ولله المثل الأعلى: تصور أن هناك شخصا ما ثري وحكيم وغيور في الوقت نفسه على نجاح ومستقبل ولده. فانطلاقاً من كونه ثريا فإن رزق ولده مكفول تماماً؛ لأن الرجل قادر على توفير كل ما يطلبه ولده. ولكن، وانطلاقاً من كونه حكيما، فإنه لن يجرؤ على فعل ذلك؛ لأنه سيعمل حتماً على إفساد ولده، وعدم إعداده لمستقبل الأيام، حلوها ومُرِها على حدٍّ سواء، بل إنه إن فعل يجعل حياة الطفل لا قيمة لها ولا معنى. إن النهج الإنساني الذي لا يُختلف عليه يشير إلى أنه على الوالد أن يوفر ما يكفي من الموارد والإرشاد لولده، وأن يدعوه إلى العمل بحرية وحكمة في ظل مراقبة ومساءلة الوالد له. فإذا نظرنا إلى هذا السلوك الإنساني من أحد أبناء آدم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام على أنه منطقي وعقلاني، فإننا بهذا نقترب قليلاً جداً من فهم الحكمة الإلهية وراء عدم بسط الرزق لعباده في الوقت الذي يكفل لهم فيه كامل أرزاقهم، كيف لا والله سبحانه وتعالى هو الحكيم المطلق.

لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾ ﴾ [النحل: 90] لا يمكن تسويغه، فضلاً عن تحقيقه.

3- الندرة الفنية للموارد الاقتصادية

وبناءً على ما سبق، يمكن القول من منظور إسلامي، بوجود ندرة الموارد، ولكن من منطلق منهج الخلافة وحسب، وليس من منطلق منهج الغايات والوسائل. ويحق للمرء هنا أن يتساءل عن ماهية النُّدرة في هذه الحالة وماذا تعني؟ لقد سبق وبينا أن شح الموارد ووفرتها منتفية؛ لأن الله عز وجل ينزل الرزق، الموارد الاقتصادية وغيرها، بقدر معلوم، لا زيادة فيه ولا نقصان، ولأن شح أو وفرة الموارد لا تصلح للحكم على سلوك الإنسان. ومن ثمّ، فإننا عندما نتحدث عن النُّدرة لا نقصد وجود ندرة فعلية دائمة، وإنما نقصد وجود ندرة فنية، أو قيد فني، مؤقت أو ظاهري ليس إلا.[1] وإن النُّدرة في هذه الحالة تمثل حافزاً دائماً على العمل، وهي أيضاً آلية للحكم على أداء وأفعال البشر في ما يخص الأمانة التي حملها الإنسان دون غيره. وقد يقول قائل: وهل يحتاج الله لمعيار أو آلية للحكم على أفعال البشر؟ والجواب قطعاً بالنفي؛ إذ إن الذي يحتاج إلى ذلك هو نحن البشر، كي لا يضل سعينا في الحياة الدنيا ونحن نحسب أننا نحسن صنعاً، وهذا جزء من التوجيه الإلهي للبشر.

من ناحية أخرى، لقد تم استخلاص المفهوم المذكور للندرة انطلاقاً من ثلاثة عوامل: أولاً، التأكيد الإلهي على كفالة الرزق لكل دابة على هذه الأرض، بما في ذلك البشر، مصداقاً لمثل قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٦﴾ ﴾ [هود: 6]. وثانياً، الحكمة الإلهية في توفير الوسائل والموارد الاقتصادية اللازمة، وبشكل مستمر، ولكن بكميات محددة، وليست محدودة، لتشكل هذه الدافع

(1) لا شك في أن مفردة النُّدرة تحمل في طياتها معنى الشح والقلة على الدوام، وهذا قد يتعارض مع ما قلناه من منطلق منهج الغايات والوسائل ومنهج الخلافة، أي القول بأن الموارد محددة وليست محدودة، ومن ثمّ لعل مفردة الكفاية تكون هي الأفضل. إلا إننا لا نرى ضيراً في إبقاء التعامل مع النُّدرة لاعتقادنا بأنها لن تحمل، من منظور إسلامي، بالضرورة المعنى السلبي المشار إليه كونها وصفت بالنُّدرة الفنية والتي تعني القلة الوقتية وليست الدائمة؛ لأن الله يبسط الرزق على الدوام.

الرئيس للإنسان للعمل، لكي يقوم بواجباته ويحقق مهمته بكفاءة وعدالة اجتماعية. وثالثاً، توفير ما يوجه ويرشد الإنسان في كيفية استخدام الموارد الاقتصادية من أجل بلوغ غايته، بما في ذلك ضرورة إيمان البشر بالمسؤولية أمام الله تبارك وتعالى، وولي الأمر في الحياة الدنيا، والمساءلة من قبل الله تبارك اسمه في الحياة الأخرى.[1] ويمكننا القول، باختصار، إننا لو تدبرنا آية كريمة واحدة فقط لكفتنا، ولما احتاج الأمر منا إلى كل الذي قلنا. إن الله تبارك وتعالى لخص الأمر برمته بآية كريمة جامعة مانعة بقوله عز من قائل على لسان سيدنا موسى عليه السلام: ﴿ قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِيٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ٥٠ ﴾ [طه: 50].

وبناءً عليه، فإن الموارد الاقتصادية من منظور إسلامي ليست محدودةً بل محددةً، أي أنها تأتي، دوماً وباستمرار، تماماً بالقدر المطلوب، ولبشر كل زمان ومكان، وفي هذا الصدد يقول الزرقا[2] إن كميات الموارد الطبيعية موزونة أو مقدرة وليست عشوائية. ومن ثم إن النُّدرة كما ذكرنا هي مفهوم دينامي، وليست مفهوما ساكناً. وتدبر معنا صيغة المستقبل في مثل قول الحق تبارك وتعالى: ﴿ وَلَوۡ أَنَّ أَهۡلَ ٱلۡقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ لَفَتَحۡنَا عَلَيۡهِم بَرَكَٰتٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ [الأعراف: 96]، ومثل قوله تبارك وتعالى: ﴿ قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ [يونس: 31]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٖ مَّا يَشَآءُۚ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرُۢ بَصِيرٞ ٢٧ ﴾ [الشورى: 27].

(1) إن عدم الإيمان باليوم الآخر، ومن ثمّ عدم الإيمان بمساءلة الإنسان من قبل الله، لا يعدو كونه دعوة صريحة إلى الفساد بكل أشكاله. فإذا كان الإنسان لا يحصل على العدالة في الحياة الدنيا ولا في الآخرة، فما الذي سيدعوه إلى الاستقامة إذن؟ ومن ناحية أخرى، ليس هناك من وسيلة أكثر كفاءة لردع الفساد من الإيمان باليوم الآخر، وبما يترتب عنه من مساءلة البشر من قبل الله، والقصاص من كل واحد منهم. إن الإنسان في مثل هذه الحالة لا يحتاج إلى الرقابة؛ لأنها تصبح ذاتية، وليس هناك ما هو أفضل من الرقابة الذاتية. إن الجهاز القضائي على أهميته، ومع افتراض استقلاليته وعدالته، يقصر كثيراً عن أن يكون بديلاً عن الإيمان باليوم الآخر. وحسبنا أن نشير إلى إن الإسلام، كي يحقق الالتزام الإنساني المطلوب جعل الإيمان باليوم الآخر والمساءلة من قبل الله جزءاً أصيلاً في عقيدة المسلم. وإن الفساد المنتشر في البر والبحر مرده أولاً وأخيراً إلى عدم المساءلة.

(2) Zarqa, M. Anas. Islamization of Economics: The Concept and Methodology, *J.KAU: J Islamic Economics*, Vol. 16, No. 1, 2003, pp. 3–42.

فضلاً عن ذلك، إن الحق تبارك وتعالى يؤكد قضية بسط الرزق والقدرة عليه، حتى لا يكون هناك من تسول له نفسه الشك في ذلك، مصداقاً لمثل قوله تبارك وتعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَهُۥ ﴾ [سبأ: 39] [1] وبناءً عليه، فإن الموارد الاقتصادية من منظور إسلامي محددة وليست محدودةً؛ لأن الله يقدر على بسطها إذا شاء، وفي أي وقت يشاء، وبأي معدل يشاء، وكيف يشاء، ولمن يشاء، وكيف لا وهو تبارك اسمه القائل: ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴿٢١﴾ ﴾ [الحجر : 21].

وخلاصة القول، إن الموارد الموهوبة للبشر ليست محدودة، بمعنى أنها قد تكون كافية أو غير كافية لتلبية الحاجات الإنسانية الأساسية، وإنما هي مُحدّدة الكميات، أي كافية، انسجاماً كماً وكيفاً مع الحاجات المذكورة، ولبشر كل زمان ومكان، كي تكون بالشكل المناسب لاختبار السلوك الإنساني، من منطلق أن قوله تبارك وتعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: 286] شاملة للزمان والمكان. وخلافاً لذلك، شحاً أو وفرةً، وكما أشرنا سابقاً، فإن الموارد لا تصلح معياراً لأي اختبار للبشر، وعلينا أن نُذكّر أنفسنا دائماً بأن الحياة الدنيا برمتها ليست إلا اختباراً.[2]

ويمكننا التأكيد على أن النُّدرة الفنية الظاهرية كما تمت مناقشتها ليست مفهوماً افتراضياً ولا عشوائياً، وإنما هي مفهوم مشتق ومستمد من العوامل السابقة الذكر، وإن حقيقة كون كميات الموارد التي وهبها، وتلك التي سيهبها، الله للبشر

(1) إن ما ورد في الآية الكريمة كافي في حد ذاته لنعلم أن الله يبسط الرزق، وإنه قادر على ذلك. لكن الحق تبارك وتعالى، ولحكمة هو جل في علاه فقط من يعلمها، أنزل عدداً من الآيات الكريمات التي تبين المعنى ذاته. ومع أننا لا ندرك الحكمة من وراء ذلك؛ إذ إن لكل آية سياقها الخاص بها، إلا أنه يمكن القول إن الله يعطينا مزيداً من التأكيد على عدم محدودية الموارد، وعلى بسط الرزق والقدرة على ذلك، والذي يشمل الناس جميعاً مؤمنهم وكافرهم، لورود الربوبية تارة والإلوهية تارة أخرى.

(2) Zarqa, M. Anas. Islamic Economics: an Approach to Human Welfare, in Khurshid Ahmad (Ed.), "*Studies in Islamic Economics*", International Center for Research in Islamic Economics, King Abdul Aziz University and Islamic Foundation, UK. 1980. See also:
- Siddiqi, Mohammad N. Future of Islamic Economic, 2012. www.siddiqi.com/mns/, (consulted on 02.02.2013).

ويأتمنهم عليها، تخضع لرغبته وحكمته تبارك وتعالى، فإن هذه الموارد تتصف بالنُّدرة الظاهرية الفنية فقط، أي إنها قيد فني مؤقت، وليست حالة دائمة من النُّدرة. ومن ثمّ يمكننا التأكيد على أن الموارد التي وهبها الله للبشر كافية تماماً، كما ذكرنا، إذا استخدمت بكفاءة وعدالة اجتماعية، ليس لإشباع الحاجات الإنسانية فحسب، بل وللحصول على بعض الحاجات الكمالية أيضاً، مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا۟ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا۟ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا ۖ وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٤﴾ ﴾ [النحل: 14].

من جانب آخر، يمكن تفسير الفقر المتفشي في أنحاء المعمورة، دون تسويغه، ولكن على أرضية إسلامية مختلفة يخرج الحديث عنها عن نطاق موضوعنا، ومع هذا علينا القول: إن ظهور الفقر وانتشاره عالمياً، وبشكل غير مسبوق، ما هو إلا شهادة حية على تعسف الإنسان وظلمه لأخيه الإنسان، وسوء استخدامه، بقصد منه أو دون قصد، لما وهبه الله للبشرية من وسائل وموارد اقتصادية. وتأكيداً على ما نقول، إن مجرد إلقاء نظرة سريعة على الإحصائيات العالمية تشير إلى أن الفاقد من الأجزاء الصالحة للاستهلاك البشري من المواد الغذائية المنتجة عالمياً يساوي 1.3 مليار طن سنوياً تقريباً.[1] وحسبنا ما ذكرنا دون تعليق. وتبين إحصائيات منظمة "الخدمات التربوية للجوع العالمي" أن عدد جياع العالم لعام 2010 هو 925 مليون نسمة.[2] وبناءً عليه، لو تم الحفاظ على تلك الكمية الهائلة من الأغذية وأعيد توزيعها، فإن الفرد الواحد من جياع العالم كان بإمكانه الحصول على حوالي 1405 كغم/ سنة، وهذا أكبر من مجموع نصيب الفرد من إنتاج الأجزاء الصالحة للأكل من المواد الغذائية للاستهلاك البشري، في أوروبا وأمريكا الشمالية، والذي يُقدر بحوالي 900 كغم/ سنة، بل إن الكمية الضائعة، هدراً في الغالب، من غذاء الفرد الواحد، في أوروبا وأمريكا الشمالية،

(1) Food and Agriculture Organization of the United Nations, Food losses and food waste: extent, causes and prevention, Rome, 2011.

(2) World Hunger Education Service. 2012 World Hunger and Poverty Facts and Statistics. www.worldhunger.org, (Consulted on 20.05.2012), 2012.

والتي تقدر ما بين 280 إلى 300 كغم/ سنوياً، كافية وحدها لدفع الموت جوعاً عن مئات الملايين من بني آدم عليه السلام! فأين النُّدرة التي يُتباكى عليها؟

خامساً: تعريف النُّدرة المطلقة والنُّدرة النسبية

إن الظروف المعيشية القاسية التي تعاني منها الغالبية العظمى من الشعوب، تبين بما لا يدع مجالاً للشك بأنها معنية في تلبية حاجاتها الأساسية، وأنها لا تملك الاختيار ما بين بدائل، كما تزعم النظرية الاقتصادية. إن تلك الشعوب تعمل جاهدة على توفير ما يسد رمقها، وبعضها بالكاد يستطيع ذلك، وكثيرة منها لا تستطيع، وحسبنا أن نُذكِّر بعدد الجياع، وليس الفقراء، المذكور آنفاً، لهذا فإن مفردة "الاختيار" سقطت من قواميس فقراء العالم منذ زمن بعيد. ومن المعلوم أن الظروف المشار إليها وما شابهها لا تدخل في نطاق النُّدرة النسبية؛ لأن هذه تتطلب وجود البدائل، كي يكون الاختيار ممكناً، ولكي يكون هناك مشكلة اقتصادية، من وجهة نظر النظرية الاقتصادية، وخلافاً لوجهة النظر تلك، فإن انعدام وجود البدائل، ومن ثمّ الاختيار لا يمنع الوجود الفعلي لحالات من النُّدرة الحقيقة، من وجهات نظر أخرى، وعلى رأسها الإسلامية.

وإن هناك من يميز بين نوعين من النُّدرة –النُّدرة المطلقة والنُّدرة النسبية– انطلاقاً من طبيعة الحاجات الإنسانية، من حيث السلع الأساسية أو السلع الكمالية، التي تُعدّ العامل الحاسم في عملية التمييز بين تلك الأنواع من النُّدرة. وبناءً على هذا، ولأن السلع الأساسية ضرورية لبقاء الإنسان، فإن أصحاب هذا الرأي يرون أن النُّدرة المطلقة، أو كما يقولون النُّدرة الموضوعية، مرتبطة بالحاجات الأساسية، بينما ترتبط النُّدرة النسبية، أو النُّدرة غير الموضوعية كما يقولون، بالحاجات الكمالية.[1] ومن ناحية أخرى، يُلفِت بامقارتنر وزملاؤه الانتباه

(1) Raiklin, Ernest and Bulent Uyar. On the Relativity of the Concepts of Needs, Wants, Scarcity and Opportunity Cost, *International Journal of Social Economics*, Vol 23, No. 7, 1996, pp. 49–56. See also:
– Baumgärtner, Stefan, Christian Becker, Malte Faber, Reiner Manstetten. Relative and Absolute Scarcity of Nature. op. cit..

إلى أن الافتراض الضمني الظاهري الذي تنطلق منه النُّدرة النسبية هو، تحديداً، افتراض مبدأ الإحلالية السابق الذكر، فإذا كانت البضائع خاضعة للتبادل، فإن النُّدرة نسبية، خلافاً لذلك فإنها من وجهة نظر النظرية الاقتصادية شيء آخر، وإذا ما سألت عن ماهية هذا الشيء؟ فإنك لن تسمع جواباً البتة.[1]

ومن ناحية أخرى، يقول رايكلن وزميله: إن النُّدرة المطلقة "تعبر عن ذاتها خلال فترات الاضطرابات الاجتماعية، والأزمات الاقتصادية، والثورات، والحروب، أو كنتيجة للكوارث الطبيعية؛ إذ يفشل النظام في مثل هذه الحالات في إنتاج الكميات المناسبة من المواد اللازمة للبقاء على قيد الحياة."[2] ومع اتفاقنا مع ما قيل، إلا أن شح الموارد الاقتصادية المتوافرة سياسياً لأي نظام اجتماعي اقتصادي، وتوزيعها واستخدامها كان ينبغي أن يضاف أيضاً إلى الأسباب المذكورة، بل إن ما تفعله العوامل المذكورة من اضطرابات وأزمات هو الحد من القدرة على الإنتاج، وهذا بالضبط ما يحصل نتيجة لشح الموارد الاقتصادية الناجمة عن أسباب سياسية. ولعل هذا هو العامل الرئيس لوجود النُّدرة المطلقة في الغالبية العظمى من الحالات.

ومن ناحية أخرى، لعله بوسعنا القول: إنه لا يوجد حتى الآن، في ما نعلم، تمييزاً واضحاً بين نوعيّ النُّدرة؛ النُّدرة المطلقة والنُّدرة النسبية، ناهيك عن وجود تعريف مقبول عموماً لأي منهما، مع إقرارنا بصعوبة إعطاء كلمة نهائية بخصوص هذين المفهومين، نتيجة لعوامل جغرافية، وفنية، ومؤسسية، بل وثقافية وسياسية. ومع هذا، وبصرف النظر عن مفهوم النظرية الاقتصادية للندرة، فإنه يمكن تقديم تعريف مقبول لكل منهما، بل يجب أن يكون هناك مثل هذا التعريف، كونه القضية

(1) يمكن استخلاص مبدأ الإحلالية بسهولة انطلاقاً من استخدام كل من المعدل الحدي الإحلالي في نظرية سلوك المستهلك، والمعدل الحدي التقني الإحلالي في نظرية الإنتاج، كما سبق الحديث عنهما، وفقاً للنظرية الاقتصادية.

(2) Raiklin, Ernest and Bulent Uyar. On the Relativity of the Concepts of Needs, Wants, Scarcity and Opportunity Cost, op. cit., p. 54.

التي تشكل الأساس لتناول جميع القضايا الاقتصادية، وذلك للاسترشاد به. وبناءً عليه، يمكن تقديم تعريف لكل من النُّدرة المطلقة والنُّدرة النسبية، انطلاقاً من توزيع قائم للموارد، كما يلي:

أ- النُّدرة المطلقة: هي الحالة التي ينصب فيها الاهتمام على مقدار الكميات المتوافرة، طبيعياً أو صناعياً أو كليهما، من سلعة ما، آخذاً بالحسبان الأولويات الاجتماعية للسلعة، والموارد المتوافرة، والتقنية المتاحة، في زمان ومكان معينين. ومن ثمّ، فإن النُّدرة المطلقة مرتبطة أساساً بالإجابة عن كل من: ماذا ننتج؟ وكيف ننتج؟ ومتى ننتج؟

ب- النُّدرة النسبية: هي الحالة التي ينصب فيها الاهتمام على توزيع الكميات المتوافرة من سلعة ما، آخذاً بالحسبان الحاجات الإنسانية الأساسية وأفضليات (أذواق) الأفراد، في زمان ومكان معينين. ومن ثمّ، فإن النُّدرة النسبية مرتبطة أساساً بالإجابة عن: لمن ننتج؟

وعليه، يمكن القول بأن النُّدرة عموماً تحكم كلاً من العمليتين الاقتصاديتين الأساسيتين تقليدياً، أي الإنتاج والتوزيع؛ إذ إن النُّدرة المطلقة مرتبطة أساساً بالإنتاج، بينما النُّدرة النسبية مرتبطة أساساً بتوزيع ذلك الإنتاج، على أن يأتي الإنتاج منسجماً مع حاجة المجتمع وأولياته، والتوزيع منسجماً مع الحاجات الأساسية للأفراد وأولوياتهم. من ناحية أخرى، وكما أسلفنا، فإن تحقيق المهمة البشرية تتطلب توظيف الموارد بكفاءة وعدالة اجتماعية، وعلى فرض أن التعريفات المقدمة أعلاه لأنواع النُّدرة مقبولة، وخلافاً لما تنادي به النظرية الاقتصادية، فإنه على الفكر الاقتصادي الإسلامي أن يأخذ بنظر الاعتبار كل من النُّدرة المطلقة والنُّدرة النسبية معاً ضمن إطار المفهوم الإسلامي الفني للندرة كما أوردناه. وانطلاقاً مما سبق فإن توظيف الموارد بكفاءة وعدالة اجتماعية يتطلب استخدام الموارد المتوافرة، والتقنية المتاحة، لإنتاج كميات كافية من البضائع، آخذاً بالحسبان أساساً الأولويات الاجتماعية، وهذا هو نطاق النُّدرة

المطلقة كما سبق تعريفها. ومن جانب آخر، فإن توظيف الموارد بكفاءة وعدالة اجتماعية يتطلب أيضاً الاهتمام بعدالة توزيع الكميات المنتجة من تلك البضائع، آخذا بعين الاعتبار أساساً الحاجات الأساسية للأفراد وأولوياتهم، وهذا هو نطاق النُّدرة النسبية كما سبق تعريفها.

obeikan.com